



محضر اجتماع لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد

- تاريخ الاجتماع: الاثنين 09 فيفري 2026.
- جدول الأعمال: ضبط برنامج عمل اللجنة للدورة النيابية الحالية.
- الحضور:
 - الحاضرون: 06
 - المعتذرون: 02
 - الغائبون: 02
 - الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: 02
- افتتاح الجلسة: 10.35 ح
- رفع الجلسة: 12.25 ح

1. مداورات اللجنة:

عقدت لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد جلسة يوم الاثنين 09 فيفري 2026 وذلك لضبط برنامج عملها خلال الدورة النيابية الحالية.

في مستهل الجلسة استعرض رئيس اللجنة الاختصاصات المسندة للجنة وفقا لأحكام النقطة 11 من الفصل 49 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب مبرزا أهمية اللجنة وذلك بالنظر لتعدد وتنوع مجالات اختصاصاتها، مستعرضا مقترحات القوانين المعروضة على أنظارها ومؤكدا استعداد أعضاء اللجنة لمواصلة العمل بنفس العزيمة للتفاعل مع جميع المبادرات التشريعية في إطار من التنسيق والتكامل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية.



اثر ذلك تم فسح المجال للسيدات والسادة النواب لتقديم ملاحظاتهم ومقترحاتهم حول برنامج ومنهجية عمل اللجنة خلال الدورة النيابية الحالية حيث أجمع النواب في البداية على أهمية هذه اللجنة بالنظر الى توسع مجالاتها في الجانبين التشريعي والرقابي، موضحين أن جميع المبادرات التشريعية المعروضة على انظار اللجنة، وبالبالغ عددها الى حدود هذا التاريخ 08 مقترحات و 32 مقترحا لاحداث بلديات، ستحظى بالعناية اللازمة سواء مقترحات القوانين التي تم الشروع في النظر فيها أو التي سيتم برمجتها خلال الفترة المقبلة والانطلاق في دراستها مؤكداين على ضرورة التسريع في نسق عمل اللجنة بصفة متوازية بين المجالين التشريعي والرقابي بما يمكن من تحقيق الأهداف المرجوة.

وفي سياق متصل، تم التأكيد اجمالا من قبل العديد من النواب حول أهمية تنظيم جلسة استماع لممثلي رئاسة الحكومة خلال الفترة القريبة المقبلة للوقوف على مدى تقدم رئاسة الحكومة في مراجعة قانون الوظيفة العمومية وتصورها بخصوص جملة من المسائل ذات العلاقة.

كما تم التداول في مستوى التقدم في دراسة مقترح القانون عدد 2024/42 المتعلق بتنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج على المواقع الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي الذي عقدت اللجنة بخصوصه خلال الدورة الفارطة عديد جلسات الاستماع وتبعاً لذلك تم الاتفاق على مواصلة النظر فيه من خلال برمجة جلسة الأسبوع المقبل تُخصص للاطلاع على حصيلة الأعمال المنجزة حول مقترح القانون المذكور بما يمكن اللجنة بتكيتها الجديدة لهذه الدورة من التعرف على جملة الآراء والملاحظات المقدمة خلال جلسات الاستماع الى الأطراف ذات العلاقة بالتجارة الالكترونية قبل الانطلاق في مناقشة الفصول والتصويت عليها. كما قررت اللجنة وتبعاً لاستكمال سلسلة جلسات الاستماع الى جميع الأطراف ذات الصلة بمقترح القانون عدد 2024/42 آنف الذكر اقتراح تنظيم يوم دراسي حوله وذلك بحضور جميع الأطراف والمتدخلين في المجال.

كما تم التأكيد من قبل النواب الحاضرين على ضرورة تنظيم جلسة استماع الى ممثلي وزارة الداخلية للوقوف على مستوى التقدم في صياغة القانون الأساسي للبلديات وتركيز الإدارة الالكترونية ورقمنة البلدية وحل الإشكاليات المتصلة بالبلديات المحدثة وغيرها من المسائل ذات الصلة مع التذكير بان اللجنة تقدمت خلال الدورة الفارطة بطلب لتنظيم يوم دراسي حول "النظام القانوني لإحداث البلديات في ظل دستور 25 جويلية 2022" بحضور جميع الأطراف المتدخلة على غرار وزارات الداخلية والتجهيز والمالية مع إمكانية استدعاء عدد من الخبراء في الشأن المحلي قصد تناول هذه المسألة من جميع جوانبها الواقعية والقانونية والدستورية.

كما تطرق السيد رئيس اللجنة الى مقترح القانون عدد 2026/12 المتعلق بتنقيح القانون عدد 17 لسنة 2025 المؤرخ في 12 ديسمبر 2025 المتعلق بقانون المالية لسنة 2026 الذي يتمحور حول الفوترة الالكترونية والمعرض على انظار لجنة



المالية والميزانية، مشيراً إلى أن موضوع مقترح القانون المذكور يدخل في اختصاصات لجنة تنظيم الإدارة وتطويرها والرقمنة والحوكمة ومكافحة الفساد في بعض الجوانب المتصلة بالرقمنة والاقتصاد الرقمي والتعامل الإلكتروني مع الفاتورة مقترحاً أن يتم التنسيق مع لجنة المالية والميزانية، بصفتها اللجنة المتعمدة أصالة، لطلب تشريك اللجنة في جلسات الاستماع التي ستعقد حول هذا المقترح. كما تم اقتراح إمكانية تنظيم يوم دراسي برلماني في الغرض لمزيد تعميق النظر في الموضوع محل النقاش والاستئناس برأي الخبراء والمختصين في المجال وذلك بعد التنسيق مع لجنة المالية والميزانية.

أما في الجانب الرقابي، فقد اقترح أعضاء اللجنة العمل على متابعة عدد من المحاور مع ممثلي الوظيفة التنفيذية من خلال تنظيم جلسات استماع إلى كل من وزير تكنولوجيات الاتصال حول مشاريع التحول الرقمي وخدمات الترابط البيئي كآلية ناجعة لمكافحة الفساد وتحسين مناخ الاستثمار وإلى ممثلي رئاسة الحكومة حول مراجعة قانون الوظيفة العمومية والإطار القانوني للصفقات العمومية والشراء العمومي على الخط. كما تم اقتراح متابعة موضوع نتائج عمل اللجنة المكلفة بالتدقيق الشامل لعمليات الانتداب والادماج بالوظيفة العمومية والهيئات والمؤسسات والمنشآت العمومية والشركات ذات المساهمة العمومية وسائر الهياكل العمومية الأخرى والمنجزة من 14 جانفي 2011 إلى 25 جويلية 2021 الذي كان محور جلسة استماع للجنة مع ممثلي رئاسة الحكومة خلال الدورة الفارطة.

وفي سياق متصل بآليات العمل الرقابي، طالب أعضاء اللجنة بمزيد العمل على تفعيل آلية الزيارات الميدانية التي لم يتم اعتمادها خلال الدورات الفارطة حيث تم اقتراح برمجة عدد من الزيارات ميدانية إلى بعض المؤسسات ذات العلاقة باختصاصات اللجنة خاصة المتصلة بالرقمنة والتطوير الإداري على غرار المدرسة الوطنية للإدارة والاقطاب التكنولوجية الذكية.

وفي علاقة بدراسة التقارير الرقابية كاحدى الاختصاصات المسندة للجنة، اقترح بعض النواب العمل في فترة لاحقة على دراسة التقارير السنوية لكل من محكمة المحاسبات وهيئات الرقابة العامة والمتمثلة في الهيئة العامة للمصالح العمومية برئاسة الحكومة والهيئة العامة للمالية والهيئة العامة لأملاك الدولة والشؤون العقارية مع إمكانية تنظيم جلسات استماع لممثليها. كما تم في سياق متصل التطرق إلى تقرير اللجنة حول تقرير الهيئة الوطنية للاتصالات لسنة 2020 و2021 الذي تمت إحالته إلى مكتب المجلس منذ الدورة الثانية دون أن تتم برمجة جلسة عامة حوارية في الغرض. وتبعاً لذلك تم اقتراح مراسلة مكتب المجلس لاستحثاث برمجة جلسة عامة للنظر في تقرير اللجنة المذكور مع العمل على متابعة تقارير الهيئة الوطنية للاتصالات للسنوات الأربع الأخيرة.

أما بخصوص الجانب المتعلق بالتكوين، طالب أعضاء اللجنة بمزيد العمل على اكتساب المعارف وتنمية القدرات في مجالي الذكاء الاصطناعي والامن السيبرني باعتبارهما من بين المسائل الهامة والمستجدة على الساحتين الوطنية والعالمية في



ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة وتماشيا مع الاختصاصات المسندة للجنة بما من شأنه أن يمكن أعضائها من الاضطلاع بدورهم التشريعي والرقابي على أكمل وجه، حيث تم اقتراح برمجة دورات تكوينية أو ندوات أو أيام دراسية حول الذكاء الاصطناعي والامن السيبرني بالتنسيق مع الاكاديمية البرلمانية.

هذا، وبناء على جملة المقترحات المقدمة من قبل النواب، خلّصت اللجنة في خاتمة أشغالها، إلى الاتفاق على وضع برنامج عمل يأخذ بعين الاعتبار مختلف المسائل التي تمت إثارها على المستويين التشريعي والرقابي.

2. قرار اللجنة:

- عقد جلسة يوم 16 فيفري 2026 لمواصلة النظر في مقترح القانون عدد 42 / 2024 المتعلق بتنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج على المواقع الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي.
- مراسلة الاكاديمية البرلمانية لاقتراح تنظيم يوم دراسي حول "مقترح القانون عدد 42/2024 المتعلق بتنظيم ممارسة نشاط التسويق والترويج على المواقع الالكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي".
- توجيه مراسلة لطلب تشريك اللجنة في جلسات الاستماع المزمع تنظيمها من قبل لجنة المالية والميزانية بخصوص مقترح القانون عدد 12/2026 المتعلق بتنقيح القانون عدد 17 لسنة 2025 المؤرخ في 12 ديسمبر 2025 المتعلق بقانون المالية لسنة 2026 في فصله المتعلق بالفوترة الالكترونية.

مقرر اللجنة

عماد الدين سديري

رئيس اللجنة

سامي رايس

